

اجتهادات المُفتاحُ الضائع

لكل بابٍ مفتاحٍ خاص به. ولكن مفتاحًا واحدًا يمكنُ أن يفتح أبوابًا عدة، وتشتدُّ الحاجةُ إليه اليوم فيما تزدادُ المغاليقُ في أنحاء العالم. وهذا أحد أهم ما تُنبهنا إليه الأزمةُ الروسية-الغربية، التي تبدو مُغلقةً من كل جانب، لأن مُفتاحها الذي لا بديل عنه ضائع، وهو الشفافية التي لا يمكنُ بناء شيء من الثقة الغائبة دون توافر قدر معقول منها. تغيّب الثقة، ويفيضُ الشك، حين لا تستطيعُ معرفة ما يقومُ به من تعتبره منافسًا أو خصمًا، فما بالك إذا كنت تعدّه ضمن الأعداء. وحين يكون هذا متبادلًا في أى علاقة، لابد أن تحدث أزمة. وهذا ما نراه اليوم بين روسيا والولايات المتحدة، إذ تصاعدت الأزمة التي تتمركز حول أوكرانيا في لحظةٍ لم يعد كلُّ منهما يرى ما يفعله الآخر، خاصة بعد إلغاء معاهدة الأجواء المفتوحة في العام الماضي. استهان كُثر بهذه المعاهدة وأهميتها، اعتقادًا في أن تكنولوجيا الاتصالات تتيحُ للدولة التي بلغت فيها مبلغًا متقدمًا أن تراقب أنشطة تثير قلقها في دولة أخرى، وأن لا حاجة بالتالي لتلك المعاهدة التي أعطت الدول المُنظمة إليها الحق في المراقبة الجوية للتحقق من معلوماتٍ مُقلقة. وإذا أخفق الرهانُ على تكنولوجيا الاتصالات الأكثر تقدمًا في هذا المجال، فقد غدت قدرة الولايات المتحدة على جمع معلوماتٍ دقيقةٍ عن التحركات العسكرية ونشر الجنود والأسلحة على الحدود الروسية-الأوكرانية، اعتمادًا على العمل الاستخباراتي، هي الأقلُّ منذ انتهاء الحرب الباردة، والعكسُ صحيحٌ بالتمام. وهذا يُفسر عجزها عن الحصول على معلوماتٍ دقيقةٍ عن القوات التي حشدتها روسيا، وطبيعة تحركاتها0

وتجلى هذا العجزُ في فشل بورصة توقع موعد الحرب التي فُتحت في واشنطن. ولهذا، وبرغم أن الوضع بات شديد التعقيد، ربما تكون إعادةُ العمل بهذه المعاهدة خطوةً باتجاه معرفةٍ متبادلةٍ بما يؤدي غيابُ معلوماتٍ دقيقةٍ عنه إلى تفاقم الشكوك. وحبذا أن تُضاف إليها نصوصُ تسمحُ بإجراء عمليات تفتيشٍ فوريٍ على الأرض بشكل متبادل، بحيث يُتاح لمفتشين من الدول الأعضاء زيارة مواقع عسكرية للتحقق من معلوماتٍ معينة للحد من الاعتماد على تقديراتٍ تُخطئ أكثر مما تُصيب.